ولا ينافي قيامه بشيء اخر في وجود اخر وعلى هذا فالقول بان العلم من مقولة الكيف
على الاطلاق باطل لان الكيف عرض كما سمعت والعلم على الاطلاق ليس بعرض
نعم العلم بالاعراض عرض لان العلم على هذا التحقيق عين المعلوم كما قالوا ان العلم
من مقولة الكيف فانما يصح على الاطلاق على مذهب طائفة ذهبوا الى ان المرتسم
من الاشياء في الذهن ليس ماهياتها بل صورها واشباحها المخالفة لها في الماهية قوله
فلا يكون فعلا ايضا اي لا يكون الادراك على تقدير كونه من مقولة الكيف فعلا
كما لا يكون على تقدير كونه من مقولة الانفعال فعلا لان المقولات متباينة
وايضا مصداق بمعنى عاد اي عاد نفي كونه فعلا عودا يعني لا يكون على تقدير
كونه من مقولة الكيف فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا فعلا تقدير كونه
من مقولة الانفعال انتظم قياس من الشكل الثاني ينتج انه لا يكون فعلا في
تقدير كونه من مقولة الكيف ينتظم ايضا قياس من الشكل الثاني ينتج ان الادراك
لا يكون فعلا هكذا الادراك كيف والفعل لا يكون كيفا ينتج ان الادراك
لا يكون فعلا فيعود نفي كون الادراك فعلا عودا وما قيل من ان المعنى لا يكون
الادراك فعلا ايضا كما لا يكون انفعالا ليس بشيء لانه لو كان المقصود
نفي كونه فعلا او انفعالا لكان المناسب ان يقول قد تبين فلا يكون انفعالا
مكان قوله فلا يكون فعلا ايضا لان النفي على هذا عاد ودفع من كونه
فعلا الى كونه انفعالا فافهم قوله بالتصديق هذا على راي الامام اي كون التصديق

مركبا

مركبا من الامور الاربعة التي هي اما ادراكات الاربعة في الواقع او
الادراكات الثلثة والفعل في مذهب الامام وهذا ليس اشارة الى قوله
يكون التصديق مجموع الادراكات الثلث والحكم يدل على ذلك قوله رح
واما على راي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط قوله هذا هو الحق فان قلت
ان احدا من الفريقين اعني الحكماء والمتاخرين لا يخبر عن التصديق بانه
عند احد او في نفس الامر كذلك حتى يتوجه عليه ان ما ذكره حق او ليس بحق
بل يبين ما اصطلح عليه ويقول التصديق عندي كذا ولا شك انه
لا يقال على هذا انه حق اي مطابق للواقع لان مذهبهم كذلك اذ لم ينازع
احد في ذلك فما معناه قلت معناه ان ما اصطلح عليه الحكماء راجح
لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين لانهم انما
قسموا العلم الى هذين القسمين ليمتاز كل قسم منهما بطريق من طرق
الاكتساب بعد كان غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة الجزئية وبيانها على
الوجه الجزئي لم يكن مقدورا لكثرتها وعدم انضباطها لكن لما كانت
مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فاراد بيانها على الوجه الكلي فاحتاجوا
الى حصرها في قسمين فحصر العلم اولا في قسمين يختص كل منهما بنوع
طريق من ذينك النوعين ليلزم حصر الطريق في النوعين فيتيسر لهم
بيانها على الوجه الكلي المضبوط وهنا ان القسمان انما هو التصور والتصديق

اوليس بحق وايضا لم يرد به ان ما اعتقده من الحكماء حق مطابق للواقع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)